

Distr.  
GENERAL

E/CN.3/1997/15/Add.1  
12 December 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والعشرون

١٠-١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

### الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية: الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية وإحصاءات الهجرة

تقرير الأمين العام

إضافة

#### موجز

هذه الإضافة بمقام موجز تنفيذي "المشروع التوصيات المنقحة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية" (PROVISIONAL ST/ESA/STAT/SER.M/58/Rev.1) المعروض على اللجنة في دورتها الحالية، وسوف تدرج المعلومات الواردة فيه في النسخة الأخيرة للتوصيات.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١	..... مقدمة
٣	٧ - ٢	..... - أولاً عملية استعراض توصيات عام ١٩٧٦
		..... - ثانياً وصف مشروع التوصيات المنقحة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية
٥	١٥ - ٨	.....
٨	١٦	..... - ثالثاً نقاط للمناقشة

### مقدمة

١ - منذ أن اعتمدت الأمم المتحدة مجموعة التوصيات الراهنة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية<sup>(١)</sup> في عام ١٩٧٦ والتدفقات الدولية للهجرة تزداد أهمية على النطاق العالمي، مما أسفر عن علو مكانة قضايا الهجرة الدولية في جدول الأعمال الدولي بل وفي كثير من جداول الأعمال الوطنية. فجميع البلدان يعرف الهجرة الدولية بدرجة ما، وتشير الدلائل المتوافرة إلى أن عدد البلدان التي تنبع منها أو تتجه إليها تدفقات كبيرة من المهاجرين أخذ في الازدياد. ومع ذلك، وبالرغم من الأهمية المتزايدة للهجرة الدولية والشواغل التي تثيرها، لا تزال الإحصاءات الضرورية لتحديد خصائص تدفقات الهجرة ورصد ما يلم بها من تغيرات على مدار الوقت، وتزويد الحكومات بقاعدة متماسكة تستند إليها في صياغة وتنفيذ السياسات تتسم بقلتها في معظم الأحيان. وإقراراً بأهمية تحسين إحصاءات الهجرة الدولية، طلبت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والعشرين المعقودة في عام ١٩٩٣ مراجعة مجموعة التوصيات الراهنة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية<sup>(٢)</sup>. وعليه، قامت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية بمراجعة مشتركة للتوصيات، بمعاونة مقدمة من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية. وأسفرت هذه العملية عن إعداد "مشروع التوصيات المنقحة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية" (PROVISIONAL ST/ESA/STAT/SER.M/58/Rev.1) الذي شاركت فيه أيضاً شعبة السكان في الأمم المتحدة. وترد فيما يلي الخطوط العامة لمجمل عملية الاستعراض.

### أولاً - عملية استعراض توصيات عام ١٩٧٦

٢ - بغية استعراض التوصيات الراهنة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية<sup>(٣)</sup> قام المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية بسلسلة من الأنشطة المهمة، ونظر فيما أسفرت عنه من نتائج في اجتماعات لفرقة العمل المعنية بالهجرة عقدت في لكسمبرغ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وتشيرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وكانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

٣ - كذلك، أجريت دراسة عن المفاهيم والتعاريف التي تستخدمها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة واللجنة الاقتصادية لأوروبا في التعرف على خصائص تدفقات الهجرة الدولية وأحجامها، جرى الاستعانة فيها باستبيان خاص يتقصى بصورة تفصيلية مقدار التماثل بين التعاريف التي تطبقها مختلف مصادر البيانات مع المفاهيم المشمولة بالتوصيات الراهنة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية<sup>(٤)</sup>. وأرسل المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية الاستبيان إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإرسالها إلى دولها الأعضاء في مطلع عام ١٩٩٤. وتلقى المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية الردود على الاستبيان وقام بتحليلها. وقام موظفوه أيضاً، ومعهم موظفو الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بالتشاور مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسواها من المنظمات ذات الصلة للحصول على آرائها. واستطلع المكتب

إمكانية توسيع نطاق عملية المراجعة لاستيعاب البلدان المشمولة باللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٤ - وبالإستعانة بمساعدة مقدمة من خبراء استشاريين، قام المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية بإجراء دراسة عن الممارسات والتعاريف الوطنية المتصلة بتحديد أعداد المهاجرين الدوليين وحركتهم، كما أجرى دراسة عن التعاريف التي تستخدمها مصادر المعلومات في مجالي اللاجئين وطالبي اللجوء. وتمثّل الدراستان كلتاهما أهمية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة<sup>(٣)</sup>. كذلك، قامت الشعبة الإحصائية للأمم المتحدة بأعمال أخرى تتعلق بجمع البيانات عن أعداد المهاجرين الدوليين في مناطق أخرى.

٥ - وللحصول على آراء الخبراء الحكوميين والمنظمات الدولية بشأن تجميع إحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء، عُقد في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ الاجتماع غير الرسمي المعني بإحصاءات اللاجئين وطالبي اللجوء في أوروبا وأمريكا الشمالية. وناقش الاجتماع الذي أشرف على عقده المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مقترحات تتعلق بجمع وتوحيد الإحصاءات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء، والعلاقة المترابطة بين هذه الإحصاءات وإحصاءات الهجرة الدولية.

٦ - ونظمت الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بالتعاون مع المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية اجتماعاً لفريق خبراء معني بإحصاءات الهجرة الدولية عُقد في نيويورك في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٥. ونظر فريق الخبراء في جملة أمور، منها، النتائج التي توصلت إليها الدراسات المختلفة التي أجريت في نطاق عملية الاستعراض. واعتُبرت الاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء<sup>(٤)</sup> بمثابة مدخل رئيسي في إعداد مشروع مقترحات تنقيح التوصيات المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية.

٧ - ومن أجل دراسة الإطار العام المتعلق بجمع الإحصاءات عن حركة الهجرة الدولية وتقديم التقارير عنها، عُقد الاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الهجرة الدولية، في لكسمبرغ في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦. وحضر الاجتماع ممثلون عن المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشعبة السكان في الأمم المتحدة، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وانطلاقاً من المناقشات التي أجريت في الاجتماع قامت الشعبة الإحصائية بالتعاون مع شعبة السكان بإعداد مشروع موحد للتوصيات المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية، جرى تعميمه على مجموعة منتقاة من الحكومات، ونوقش أيضاً في دورة عمل مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية عن إحصاءات الهجرة عقدت في جنيف في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وحضر دورة العمل ممثلون من ٢٩ دولة أعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا وممثلون لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشعبة الإحصائية في الأمم

المتحدة. وفي سياق تنقيح مشروع التوصيات توطئة لتقديمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الحالية، روعيت التعليقات الواردة من الحكومات والمناقشات التي جرت في دورة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية.

### ثانيا - وصف مشروع التوصيات المنقحة المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية

٨ - يعرض التقرير (PROVISIONAL ST/ESA/STAT/SER.M/58/Rev.1) توصيات منقحة عن الإحصاءات المتعلقة بحركة الهجرة الدولية وتقدير أعداد المهاجرين المتصلة بدراسة الهجرة الدولية. وبعد أن يفرغ من استعراض الحالة الراهنة للإحصاءات المتعلقة بحركة الهجرة الدولية والدلائل المتاحة المتعلقة بدرجة تنفيذ توصيات عام ١٩٧٦، يقدم مجموعة تعاريف مَطْوُورة لأغراض جمع المعلومات المتعلقة بهذه الحركة. وتستند هذه التعاريف إلى مفهوم بلد الإقامة المعتادة، وتميز بين المهاجرين لفترة طويلة الأجل والمهاجرين لفترة قصيرة الأجل. وفيما يلي عرض للتعاريف التي جرى إقرارها:

بلد الإقامة المعتادة: هو البلد الذي يتخذه الشخص مقاما له، أي البلد الذي يحوز فيه مسكنا يقضي فيه أوقات راحته اليومية عادة. ولا يغير السفر المؤقت إلى الخارج لأغراض الاستجمام أو قضاء الإجازات أو زيارة الأصدقاء والأقارب أو إنجاز الأعمال، أو الحصول على علاج طبي أو أداء شعائر الحج الدينية من مفهوم بلد الإقامة المعتاد بالنسبة للشخص.

المهاجر لفترة طويلة الأجل: هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد آخر غير البلد المعتبر بلد الإقامة المعتادة بالنسبة له لفترة سنة على الأقل (١٢ شهرا)، بحيث يصبح بلد المقصد بالنسبة له بصورة واقعية بلد الإقامة المعتادة الجديد. ويكون الشخص، من منظور بلد الرحيل نازحا لفترة طويلة الأجل، ومن منظور بلد الوصول، مهاجرا لفترة طويلة الأجل.

المهاجر لفترة قصيرة الأجل: هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد آخر غير البلد المعتبر بلد الإقامة المعتادة بالنسبة له لفترة تقل عن سنة (١٢ شهرا) باستثناء الحالات التي يكون فيها الانتقال إلى هذا البلد لأغراض الاستجمام أو قضاء الإجازات أو زيارة الأصدقاء والأقارب أو إنجاز الأعمال، أو الحصول على علاج طبي أو أداء شعائر الحج الدينية. ولأغراض الإحصاءات الدولية للهجرة، يكون بلد الإقامة المعتادة للمهاجرين لفترات قصيرة الأجل هو بلد المقصد خلال الفترة التي يقضونها فيها.

٩ - وخلافا لتوصيات عام ١٩٧٦، يعتبر هذان التعريفان للمهاجرين لفترة طويلة الأجل والمهاجرين لفترة قصيرة الأجل أكثر وضوحا وأيسر على الفهم. ويستعير التعريفان مفهوم الإقامة في التمييز بين المهاجرين الدوليين وغيرهم من المسافرين الدوليين. وتدرج التوصيات الجديدة ضمن تعريف المهاجرين لفترة طويلة

الأجل الأشخاص الذين يستقرون في بلد الإقامة المعتادة الجديد لفترة سنة على الأقل بدلا من قصره على الأشخاص الذين تتجاوز إقامتهم فترة السنة حسبما ذهبت توصيات عام ١٩٧٦. وأدخل نفس التغيير في مدة الاستقرار المحددة للمهاجرين لفترة قصيرة الأجل، وجرى توسيع نطاق هذه الفئة لتشمل أيضا الأشخاص الذين يتحركون على الصعيد الدولي لأسباب غير الأسباب التي يجري بها تعريف الزائرين بموجب التوصيات المتعلقة بإحصاءات السياحة<sup>(٥)</sup>. وأخيرا اتجهت التعاريف الجديدة إلى تجنب الإشارة الواضحة إلى الأساليب التي ستستخدم في التيقن من تغيير بلد الإقامة المعتادة فعليا، وذلك بإغفال أي ذكر لنوايا المهاجرين المعنيين، وتسمح هذه التعاريف صراحة باستخدام نهج مختلفة للتيقن من أن تغيير بلد الإقامة المعتادة هو أمر حاصل في الواقع.

١٠ - وشفعت التعاريف المنقحة المتعلقة بالمهاجرين لفترة طويلة الأجل والمهاجرين لفترة قصيرة الأجل بتصنيف منقح للتدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة للأفراد المتنقلين على الصعيد الدولي، استخدمت فيها المواطنة باعتبارها المتغير الناظم (انظر الفصل الثاني، الفرع ألف من مشروع التوصيات المنقحة). وكشف استعراض أجري للأنواع الرئيسية لمصادر البيانات المنتجة للإحصاءات المتعلقة بحركة الهجرة الدولية عن أن بعض مصادر البيانات يتجه إلى التركيز حصرا على التدفقات الدولية للأجانب، في حين تتجه مصادر أخرى إلى التعامل حصرا مع التحركات الدولية للمواطنين، ومن ثم تعزز استخدام المواطنة كمتغير ناظم. وإبان استعراض مصادر البيانات أيضا عن سبل شتى يمكن من خلالها تطبيق مفهوم "تغيير بلد الإقامة المعتادة"، وأوحي بنهوج يمكن عن طريقها تحسين قابلية البيانات المستمدة من هذه المصادر للمقارنة (انظر الفصل الثاني، الفرع باء من مشروع التوصيات المنقحة).

١١ - وثمة افتراض رئيسي تقوم عليه التوصيات الحالية هو أن تطبيق التعاريف المنقحة عن طريق النظم الإحصائية القائمة سيجري بصورة تدريجية. لذلك، فإنه من الأهمية أن تتوافر في الوقت ذاته وسيلة لإدماج المعلومات المتنوعة المتاحة حتى يمكن وضع أشمل وأشرف صورة ممكنة للتحركات البشرية الدولية. ولعمل ذلك، يقترح إعداد إطار للإبلاغ عن المعلومات الإحصائية ذات الصلة بدراسة الهجرة الدولية. ويتأسس هذا الإطار العام على تصنيف التدفقات الخارجة والتدفقات الداخلة للمسافرين الدوليين حسبما يعرضها الفصل الثاني من مشروع التوصيات المنقحة، ويعطي أولوية لتحديد الأفراد الذين يتحركون دوليا والذين يستوفون عناصر التعريف العام للمهاجرين لفترة طويلة الأجل والمهاجرين لفترة قصيرة الأجل. ونظرا لقلّة عدد البلدان التي تستطيع أن تحصل على جميع المعلومات المطلوبة عن تدفقات الهجرة الدولية من مصدر واحد للبيانات، يضع الإطار العام كأحد الأهداف التي يبتغيها، تعزيز استخدام أكثر من مصدر واحد للبيانات ما أمكن، بما يتيح توفير معلومات عن مختلف أنواع المهاجرين الدوليين. وعن طريق تهيئة أسلوب موحد لتنظيم المعلومات الإحصائية التي ينتجها أكثر من مصدر واحد للبيانات، ينتظر أن يسهل الإطار العام إجراء تقييم لمدى قابلية هذه البيانات للمقارنة، ويعزز من ثم إحداث التغيير.

١٢ - وهذا الإطار العام كل مكتمل، بمعنى أنه يحتوي على جميع الفئات الرئيسية للأشخاص العابرين للحدود الدولية، كما أنه يتطلب بالنسبة لكل الفئات التي تكون ذات صلة بتقدير الهجرة الدولية، أن يجري

عرض بياناتها مصنفة بحسب مدة الاستقرار (أو انعدامها)، وهو ما يتيح التعرف على المهاجرين لفترة طويلة الأجل والمهاجرين لفترة قصيرة الأجل. وبغية زيادة المرونة، يسمح الإطار العام باستخدام نهج مختلفة لتحديد مدة الاستقرار، وبذلك ييسر التفسير والاستخدام المناسبين للبيانات التي يعرضها. ويتألف الإطار العام من ستة أعمدة للإبلاغ عن البيانات المتعلقة بمختلف أنواع التحركات السكانية الدولية الحاصلة على مدى عام. ويستخدم الجدول الأول في الإطار العام لتجميع معلومات عن حركة غير المهاجرين، بمعنى جميع الأشخاص الذين لا يعتبرون مهاجرين لفترة طويلة الأجل أو مهاجرين لفترة قصيرة الأجل. أما الجداول الأخرى فتسجل معلومات عن فئات مختلفة للمهاجرين الدوليين، أي الأشخاص الذين يصنفون باعتبارهم مهاجرين لفترة طويلة الأجل أو مهاجرين لفترة قصيرة الأجل بموجب التعريفين الواردين في الفقرة ٨ أعلاه. أما المعلومات المتصلة بالأشخاص الذين يعتبرون أجانب أو مواطنين، بالنسبة للبلد القائم بعملية تسجيل البيانات فتعرض بصورة منفصلة حتى يمكن إدراج الإحصاءات التي يجمعها النظام الإحصائي وتغطي فئة واحدة من هاتين المجموعتين. وعلاوة على ذلك يسمح الإطار العام باستيعاب التغييرات الممكنة في أوضاع الأجانب. ويتناول الفصل الثالث من مشروع التوصيات المنقحة الوجوه التي يستخدم بها كل جدول من جداول الإطار العام.

١٣ - ويركز الفصل الرابع على نوع المعلومات المطلوبة لتحديد خصائص المهاجرين الدوليين بالأسلوب الذي يفيد تحليل ديناميات الهجرة الدولية. ويُعرف الفرع ألف المتغيرات الأساسية المتصلة بتحديد خصائص جميع أنواع المهاجرين الدوليين، ويناقش كيفية قياسها. كما يناقش متغيرات لصيقة بالمجموعات الرئيسية للمهاجرين الدوليين التي يغطيها كل جدول من جداول الإطار العام. ويولي الفرع اهتماما خاصا بالمتغيرات ذات الصلة بدراسة النشاط الاقتصادي للمهاجرين الدوليين العاملين أو الذين ينوون العمل أثناء وجودهم بالخارج، بما في ذلك بيان أشغالهم وحرفهم ومراكزهم الوظيفية. ونظرا إلى الأهمية التي تكتسبها هجرة العمال في عدة مناطق في العالم، رئي بأن إدراج مثل هذه المتغيرات ضروري لأغراض التحليل. ومع ذلك وبسبب الصعوبات التي ينطوي عليها التأكد من جودة هذه البيانات بصورة كافية، أُثيرت شكوك حول جدواها. وبعد أن يناقش الفرع المتغيرات المختلفة موضع الاهتمام، يعرض مجموعة من الجداول المقترحة ويشفنها بإشارة إلى درجة الأولوية التي تحظى بها.

١٤ - وإقرارا بوجود فئات معينة من الأشخاص المتنقلين دوليا، ممن تقتضي أحوالهم الخاصة معالجة خاصة، أفرد الفصل الخامس من مشروع التوصيات المنقحة لتجميع المعلومات عن طالبي اللجوء. ونظرا إلى أهمية الأعداد المنطوية تحت تلك الطائفة من الأشخاص وتعدد النظم المعمول بها في الفصل في طلبات اللجوء، قدمت توصيات خاصة عن شكل الجداول المطلوبة لتقييم الأثر الناجم عن هذا الجزء من السكان المتنقلين دوليا في سياق العملية الأعم المتعلقة بالهجرة الدولية.

١٥ - وأخيرا، يتطرق الفصل السادس من مشروع التوصيات المنقحة إلى مسألة تقدير الأعداد المتصلة بدراسة الهجرة الدولية. ومن منظور تقني، ولضمان التساوق مع تعريف المهاجر لفترة طويلة الأجل المقترح في الفقرة ٨ أعلاه، يتعين أن تتضمن أعداد المهاجرين الدوليين جميع الأشخاص الذين قاموا ولو مرة واحدة

بتغيير بلد الإقامة المعتادة، أي الأشخاص الذين قضوا سنة واحدة على الأقل من حياتهم في بلد غير البلد الذي يقيمون فيه في لحظة معينة من الزمن. غير أن الكثير من الشواغل المتصلة بالهجرة الدولية تدور حول مسألة المواطنة، خاصة وأن الأجنبي والمواطن لا يتمتعان بالضرورة بنفس الحقوق والمسؤوليات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، إضافة إلى قضايا الاندماج بالنسبة للأشخاص الذين لم يكونوا جزءاً من سكان البلد منذ مولدهم. وبناء عليه، ولأغراض دراسة أثر الهجرة الدولية ينصب الاهتمام على قطاعين فرعيين للسكان هما: (أ) الأجانب المقيمون في البلد؛ (ب) والأشخاص الذين ولدوا في بلد غير البلد الذي يقيمون فيه (المولودون في بلد أجنبي). ويعرف السكان الأجانب في البلد المعين بأنهم جميع الأشخاص الذين يتخذونه بلداً للإقامة المعتادة، وهم مواطنون لبلد آخر. أما السكان المولودون في بلد أجنبي فيشملون جميع الأشخاص الذين يتخذون هذا البلد كبلد للإقامة المعتادة بينما محل مولدهم يقع في بلد آخر. ويصف الفصل السادس نظم جمع البيانات التي تعتبر المصادر الأكثر شيوعاً بالنسبة للمعلومات المتعلقة بالسكان الأجانب أو السكان المولودين في بلد أجنبي، ويناقش المعلومات المطلوب من الأجانب أو من المولودين في بلد أجنبي تقديمها، ويعرض قائمة بالجداول الموصى بها عن كل طائفة من هاتين الطائفتين وعن مجموع سكان البلد المعين، ويصنفها جميعاً حسب بلد المولد وبلد المواطنة. وتتفق التوصيات الواردة في الفصل السادس المتعلقة بجمع المعلومات عن بلد المولد وبلد المواطنة عن طريق التعدادات مع التوصيات الواردة في "المشروع المنقح للمبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والإسكان" (PROVISIONAL) (ST/ESA/STAT/SER.M/67/Rev.1).

### ثالثاً - نقاط للمناقشة

١٦ - يمكن للجنة الإحصائية أن تتناول ما يلي:

(أ) التعريفان المنقحان للمهاجرين لفترة طويلة الأجل والمهاجرين لفترة قصيرة الأجل؛

(ب) الإطار العام لتجميع الإحصاءات المتعلقة بالهجرة الدولية؛

(ج) البت فيما إذا كانت المعلومات المتعلقة بالمهنة والحرفة والمركز الوظيفي، في حالة المهاجرين الدوليين (لفترة طويلة الأجل ولفترة قصيرة الأجل) الذين يمارسون نشاطاً اقتصادياً في البلد المتلقي، تعتبر من قبيل المتغيرات الأساسية.



الحواشي

(١) التوصيات المتعلقة بإحصاءات الهجرات الدولية، الورقات الإحصائية، المجموعة ميم، رقم ٥٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.79.XVII.18).

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٦ (E/1993/26) الفقرة ١٢٩ (د).

(٣) انظر Michel Poulain, Marc Debuissou and Thierry Eggerickx, "Project d'harmonisation des statistiques de migration internationale au sein de la communauté européenne", Rapports nationaux, Catholic University of Louvain, Louvain-la-Neuve, Belgium, n.d. nimeograph ed; Richard Gisser and Michel Poulain, "Migration Statistics for EFTA countries: report presented to the Working Party on Demographic Statistics, 26-28 February 1992" (Doc E3/SD/12/92), Eurostat, Luxembourg; and Asylum-seekers and Refugees: A Statistical Report, vols. 1 and 2 (Luxembourg, Eurostat, 1994).

(٤) الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية "التقرير الختامي لاجتماع فريق الخبراء المعني بإحصاءات الهجرة الدولية، نيويورك، ١٠-١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥" (ESA/STAT/AC/50/9).

(٥) التوصيات المتعلقة بإحصاءات السياحة، الورقات الإحصائية، المجموعة ميم، رقم ٨٣، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.6).

-----